UPINION - BASMEH & ZEITOONEH - 11.11.11

موجز سياسات - تقييم الوضع الحالي للاجئين السوريين في تركيا

مايو 2023

upinion

BASMEH & ZEITOONEH
RELIEF & DEVELOPMENT

Strength in numbers

مقدمة

اعتبارًا من عام 2023 ، يعيش أكثر من 13.5 مليون سوري في حالة نزوح ، بما في ذلك 6.8 مليون لاجئ و 6.9 مليون نازح داخليًا. تستضيف تركيا أكثر من نصف مجموع اللاجئين السوريين (3.7 مليون) ، بالإضافة إلى ما يقرب من 330.000 لاجئ وطالب لجوء من دول أخرى (بشكل أساسي أفغانستان والعراق وإيران). على هذا النحو ، فإن تركيا هي الدولة التي تضم أكبر عدد من اللاجئين في العالم. 1 من كل 23 شخصًا في تركيا هو لاجئ ، وهو خامس أكبر نسبة من اللاجئين مقارنة بالسكان الوطنيين في جميع أنحاء العالم.

كما هو موضح في تقرير بحثي نشرته Upinion و 11.11.11 في مارس 2022، منذ عام 2011 ، شهد الوضع السياسي والاقتصادي في تركيا تغييرات جذرية ، مما أدى إلى رأي عام معاد بشكل متزايد ضد اللاجئين. منذ عام 2018، اتسم الاقتصاد التركي بمستويات عالية من التضخم، وانخفاض سريع في قيمة الليرة التركية، وارتفاع حاد في معدلات الفقر ، واتساع عجز الحساب الجاري. في حين كان لدى الشعب التركي في البداية موقف ترحيبي للغاية تجاه اللاجئين السوريين، فقد وثقت استطلاعات الرأي العام منذ عام 2019 تدهورًا ملحوظًا في مستوى التماسك الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والمجتمعات التركية. وقد تأثر هذا التغيير في الموقف، من بين أمور أخرى، بالمنافسة المتزايدة على فرص العمل غير الرسمية المحدودة، وارتفاع تكاليف المعيشة ، والخطاب السياسي العدائي المتزايد الذي ظهر في الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية في مارس 2019. وبالتالي، منذ صيف 2019، حدثت زيادة كبيرة في عدد المداهمات والاعتقالات والترحيل للاجئين السوريين في اسطنبول وخارجها. في السنوات التي تلت ذلك، تم توثيق العديد من الحالات التي أُجبر فيها اللاجئون السوريون على التوقيع على استمارات "عودة طوعية" في مراكز الترحيل في أجزاء مختلفة من البلاد. يتعرض الرئيس التركي أردوغان لضغوط داخلية متزايدة لاتخاذ موقف أكثر صرامة بشأن قضية اللاجئين ، مع إجراء انتخابات عامة في 14 مايو 2023 ومع حملة المعارضة الرئيسية في تركيا ("طاولة الستة") على برنامج مناهض للاجئين.

.

على هذه الخلفية ، يلخص موجز السياسة الحالي النتائج الرئيسية للمحادثات الأخيرة عبر الإنترنت التي أجراها Upinion مع اللاجئين السوريين في جميع أنحاء تركيا ، وكلاهما حدث بعد زلزال 6 فبراير 2023 الذي دمر أجزاء كبيرة من جنوب تركيا:

المحادثة الأولى ، التي جرت في الفترة ما بين 10 و 27 مارس 2023 مع 419 سوريًا ، تساءلت تحديدًا عن تأثير الزلازل على وضع اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا. ركزت الأسئلة على وصول السوريين إلى مساعدات ما بعد الزلزال ، وقضايا التمييز ، والوصول إلى المعلومات ذات الصلة ، والمصممة خصيصًا للأفراد المتضررين من الزلازل (67٪ ، العدد = 419) ، وأولئك الذين لم يتأثروا بشكل مباشر (33%)

المحادثة الثانية ، التي عُقدت بين 19 و 27 أبريل 2023 بين 421 مشاركًا سوريًا ، تضمنت أسئلة حول الشعور بالأمان ، وضغط السلطات التركية على السوريين للعودة إلى سوريا ، والتوترات الاجتماعية ، وخطط الهجرة ، والمخاطر المتصورة للترحيل إلى سوريا. . خلال المحادثة ، تم سؤال المستجيبين أيضًا بشكل خاص عن المدى الذي يعتقدون أن الانتخابات المقبلة سيكون لها تأثير على هذه القضايا.

بالإضافة إلى البيانات من هاتين المحادثتين عبر الإنترنت ، يتم إبلاغ موجز السياسة هذا أيضًا برحلة بحثية قام بها فريق 11.11.11 في مارس 2023 ، حيث أجرى موظفو 11.11.11 مقابلات مع 31 سوريًا وتركيًا تضرروا من زلزال 6 فبراير 2023. وشملت المواقع التي تمت زيارتها غازي عنتاب ونيزيب وكهرمان مرعش وبازارجيك ونورداجي وريحانلي وأنطاكيا (هاتاي)

المحادثة الأولى: الاستجابة للزلازل والتمييز والوصول إلى معلومات موثوقة

بدأ 409 مشاركًا سوريًا المحادثة ، أكمل 409 منهم المحادثة بالكامل. كانت هناك مجموعات متساوية من المستجيبين الذكور (49٪) والإناث (46٪) ، مما أدى إلى أن نسبة الذكور إلى الإناث 1: 1. كان معظم المستجيبين بين 26-45 سنة (68٪) ، مع مجموعات صغيرة من الأشخاص تتراوح أعمارهم بين 18-25 (14٪) ، 46-55 (10٪) ، 55-65 (7٪). كان عمر 6 أشخاص فقط في العينة أكبر من 65 عامًا. كان معظم الأفراد في عينة المستجيبين يقيمون في منطقة جنوب شرق الأناضول (33٪ ، العدد = 419) ، منطقة مرمرة (29٪) ، منطقة البحر الأبيض المتوسط (27٪) ، ومنطقة وسط الأناضول (6٪). تستضيف هذه المناطق أكبر عدد نسبيًا من اللاجئين السوريين.

النتائج الرئيسية:

- **عدم كفاية الوصول إلى الاستجابة للزلزال:** سُئل جميع المستجيبين السوريين الذين أشاروا إلى أنهم تأثروا بشكل مباشر بزلزال 6 فبراير عما إذا كان لديهم وصول كافٍ إلى خدمات الدعم بعد زلزال 6 فبراير ، أجاب 67٪ (العدد = 282) بـ "لا". أفاد خُمس المستجيبين فقط أنهم حصلوا على وصول كافٍ ، ولم يعرف 13٪ أو فضلوا عدم الإجابة على السؤال. يُظهر التصنيف حسب الجنس أن عددًا أكبر نسبيًا من النساء (74٪ ، العدد = 124) أبلغن عن عدم قدرتهن على الحصول على مساعدات كافية ، مقارنة بالرجال (64٪ ، العدد = 142).

- **تحديات مختلفة بعد الزلزال:** عندما سُئل المستجيبون الذين أشاروا إلى أنهم تأثروا بشكل مباشر بالزلزال "هل واجهت أي تحديات مؤخرًا بعد زلزال فبراير 2023؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فما نوع التحديات؟ " أفاد 84٪ (العدد = 279) أنهم واجهوا تحديات. أكد عدد كبير من المجيبين على التوزيع غير المتكافئ (التمييزي) للمساعدات (27٪) ، يليه عدم القدرة على إيجاد مأوى (25٪) أو الدعم النفسي والاجتماعي (24٪) ، والقيود المفروضة على الحركة (14٪) ، والصعوبات في تجديد النظام القانوني. الوثائق (12٪) ، أو حقيقة طردهم من ملاجئهم (10٪). أفادت مجموعة كبيرة من المستجيبين (14٪) أيضًا أنهم واجهوا مشكلات "أخرى" ، تتعلق بشكل أساسي بالصعوبات المالية المتعلقة بزيادة إيجارات المنازل وفواتير الخدمات ، وعدم القدرة على العمل ، وعدم وجود تعويض عن الأضرار المادية.

الشكل *1* . "هل واجهت أي تحديات مؤخرًا في أعقاب زلزال فبراير *2023*؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فما نوع التحديات؟ " - *279* مستجيبين

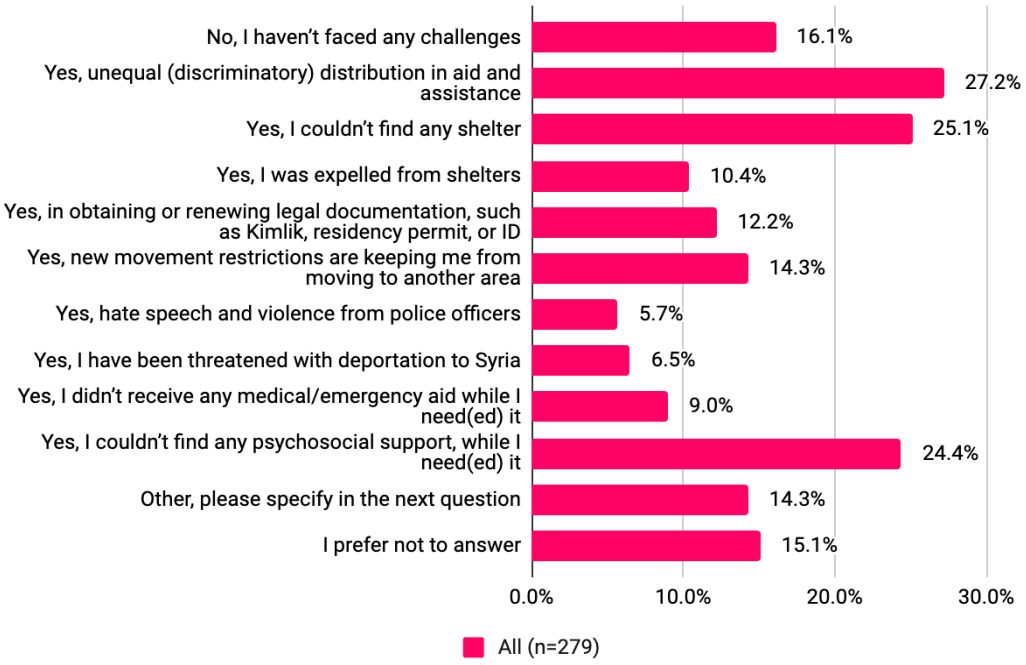

سلطت المقابلات التي أجراها فريق 11.11.11 في جنوب تركيا في مارس 2023 الضوء على قضايا مماثلة. اللاجئون السوريون الذين تمت مقابلتهم حالات تم الإبلاغ عنها بشأن توزيع المساعدات غير المتكافئ ، والمضايقات اللفظية والجسدية أثناء توزيع المساعدات (مما أدى إلى ميل العديد من السوريين إلى عدم الوقوف في طوابير وبالتالي التخلي عن التوزيعات) ، وهي حالات طُرد فيها اللاجئون السوريون من ملاجئهم المؤقتة لإفساح المجال للأتراك. المواطنين ، وزيادة أخرى في الخطاب المعادي لسوريا وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي التركية. كما أبلغت منظمة العفو الدولية ومركز العدالة والمساءلة السوري (SJAC) عن حالات التمييز في المساعدات ، والإيذاء الجسدي ، والمضايقات اللفظية ، وخطاب الكراهية ، وعمليات الإخلاء من مخيمات الطوارئ.

علاوة على ذلك ، لا يزال اللاجئون السوريون في تركيا يواجهون مشاكل تتعلق بحرية تنقلهم. في 13 فبراير 2023 ، أعلنت الحكومة التركية أن الأشخاص الخاضعين للحماية الدولية أو المؤقتة والذين يعيشون في واحدة من أكثر خمس مقاطعات تضررا (كهرمان مرعش وهاتاي وغازي عنتاب وأديامان ومالاتيا) سيحصلون على إعفاء لمدة 90 يومًا. على حظر سابق للسفر خارج المقاطعة التي يقيمون فيها. على هذا النحو ، سيُسمح للاجئين السوريين الذين يعيشون في هذه المحافظات ، لمدة 90 يومًا ، بالسفر إلى محافظة أخرى دون الحصول على إذن مسبق من السلطات. على الرغم من التطور الإيجابي على المدى القصير ، فقد حذر النقاد من أن فترة 90 يومًا هذه غير كافية وغير واقعية إلى حد كبير ، بالنظر إلى أنه لن تكون هناك حلول طويلة الأجل بعد انتهاء هذا الإعفاء. علاوة على ذلك ، لم يتم نشر التعميم الذي يوضح ذلك على نطاق واسع من قبل مكتب الهجرة. أخيرًا ، لا يزال الأشخاص الذين يعيشون في المقاطعات الأخرى المنكوبة بالزلزال (أضنة وعثمانية وشانلي أورفا وكيليس وديار بكر) مطالبين بالحصول على تصريح سفر قبل المغادرة.

أكد جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قبل 11.11.11 أيضًا التأثير النفسي والاجتماعي الهائل للزلازل. أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بوجود مستوى عالٍ من القلق والتوتر التالي للصدمة. وقد سلطت منظمة الصحة العالمية الضوء على هذا التأثير العقلي أيضًا ، حيث حذرت من أن نطاق وتأثيرات الزلازل التي ضربت تركيا وسوريا في فبراير 2023 قد خلقت "ضغوطًا نفسية لا يمكن تصورها تقريبًا للأفراد الذين نجوا من الكارثة. من الوقوع في الزلازل والإصابة في كثير من الأحيان ، إلى رؤية منازلهم مدمرة أو مدمرة بشدة ومدنهم ممددة ومفرغة ، إلى فقدان الأصدقاء وأفراد الأسرة والزملاء - آثار الصحة العقلية على المجتمعات هائلة ". وفقًا لمنظمة الصحة العالمية ، فإن 1 من كل 5 من السكان المتضررين سيصاب بحالة صحية نفسية في العقد المقبل. وقد صرحت منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد: "إن هذا يجعل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي عالي الجودة ضروريًا لتعافي الأشخاص المحاصرين في حالات الطوارئ".

- **الوصول إلى معلومات موثوقة:** سُئل كل من الأفراد المتأثرين وغير المتأثرين في لوحة الإنترنت "هل تشعر أن لديك وصولاً كافياً إلى أحدث المعلومات حول أحداث زلزال 2023 فبراير وماذا حدث بعد ذلك في تركيا؟". أشار غالبية المستجيبين (56 ٪ ، العدد = 414) إلى أن لديهم وصول كافٍ إلى هذا النوع من المعلومات ، حيث أبلغ الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 18-25 ، 61 ٪ ، العدد = 56) عن هذا أكثر نسبيًا من كبار السن (الذين تتراوح أعمارهم بين 36 عامًا) -45 ، 52٪ ، العدد = 114). من بين جميع المستجيبين ، أفاد 27٪ (العدد = 414) أنه ليس لديهم وصول كافٍ إلى المعلومات المحدثة ، مع وجود عدد أكبر من المستجيبين الذكور يشيرون إلى ذلك (32٪ ، العدد=203) ، مقارنة بالإناث (22٪ ، العدد=188). قال ما يقرب من 17٪ إنهم لا يعرفون كيفية الإجابة أو يفضلون عدم الإجابة على السؤال.

المحادثة الثانية: الأمان والترحيل والتوترات الاجتماعية

بدأ 421 مشاركًا سوريًا المحادثة ، أكمل 349 منهم المحادثة بالكامل. كان هناك نسبة ذكور (64٪) أكثر من الإناث (36٪) ، حيث تراوحت نسبة الذكور إلى الإناث 3: 2. تراوحت أعمار معظم المستجيبين 26-45 سنة (63٪) ، مع مجموعات متساوية من الأشخاص تتراوح أعمارهم بين 18-25 (14٪) ، 46-55 (11٪) و 55-65 (9٪). 9 أشخاص فقط في العينة تزيد أعمارهم عن 65 عامًا. كان معظم الأفراد في عينة المستجيبين يقيمون في منطقة جنوب شرق الأناضول (33٪ ، العدد = 296) ، منطقة مرمرة (31٪) ، منطقة البحر الأبيض المتوسط (22٪) ، ومنطقة وسط الأناضول (10٪). تستضيف هذه المناطق أكبر عدد نسبيًا من اللاجئين السوريين.

النتائج الرئيسية:

- **الشعور العام بالأمان:** سئل جميع المستجيبين أولاً عما إذا كانوا يشعرون بالأمان من الطريقة التي تسير بها الأمور في السياسة والمجتمع - لقياس تصورات الناس والتوترات التي يواجهونها قبل أسابيع قليلة من الانتخابات التركية. أشارت

المجموعات المتساوية الحجم تقريبًا إلى "نعم" (37٪ ، العدد = 421) و "لا" (35٪ ، العدد = 421) ، بينما أجاب 20٪ "بطريقة ما" و 8٪ فضلوا عدم الإجابة.

طُلب من المستجيبين الذين أفادوا بعدم الشعور بالأمان أو الشعور بالأمان إلى حد ما شرح الأسباب الكامنة وراء مشاعرهم. حيث كانت الأسباب بالنسبة لهم كالتلي:

تم الإبلاغ عن الخوف من الإجبار على العودة إلى سوريا بأغلبية كبيرة بلغت 71%

كما تم تسليط الضوء على البيئة المعادية كسبب رئيسي ، حيث أبلغ 41٪ عن الأجواء غير المرحب بها في المجتمع المضيف ، وأبلغ 43٪ عن العنف القائم ضد السوريين من قبل المجتمع التركي المضيف.

أفاد 53٪ من أفراد العينة بأن لغة الكراهية في وسائل الإعلام (الاجتماعية) كانت عاملاً مهماً. بالإضافة إلى ذلك ، أفاد 44٪ من المشاركين بتعرضهم لسوء المعاملة أو التمييز من قبل الأحزاب السياسية أو المسؤولين الحكوميين.

41% ذكروا حالة عدم اليقين المرتبطة بالانتخابات المقبلة

أخيرًا ، لعب الوضع الاقتصادي الحالي دورًا مهمًا: ذكر 43٪ أن عدم الاستقرار الاقتصادي هو السبب الرئيسي للشعور بعدم الأمان ، بينما ذكر 31٪ أن الافتقار إلى فرص العمل عامل رئيسي.

- **الخوف من الترحيل إلى سوريا:** عند سؤالهم صراحة عما إذا كانوا يخشون الترحيل إلى سوريا ، أفاد 92٪ من المستجيبين (العدد = 172) بهذا الخوف ، حيث قال 57٪ منهم (العدد = 158) إن هذا الخوف متطرف وليس إلى حد ما (24٪) أو قليلاً (19٪). أشار 7٪ فقط من أفراد العينة إلى عدم خوفهم من الترحيل.

عند سؤالهم عما إذا كانوا يعتقدون أن خطر الترحيل إلى سوريا قد ازداد منذ زلزال فبراير 2023 ، يعتقد 63٪ من المستجيبين السوريين (العدد = 171) أن هذا الخطر قد ازداد منذ هذه الأحداث. 28٪ من المستجيبين لا يعتقدون أن للزلازل تأثير محدد على مستوى الترحيل ، بينما فضل 9٪ عدم الإجابة على هذا السؤال.

علاوة على ذلك ، عندما طُرح على المستجيبين السؤال "ما هو نوع التأثير الذي تعتقد أن زلزال فبراير 2023 كان له على العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات التركية المضيفة واللاجئين / المهاجرين السوريين؟" ، كانت النسبة الأكبر من المستجيبين (40٪ ، العدد = 360) ذكرت أن العلاقات الاجتماعية ستبقى على حالها ، مع وجود عدد أكبر نسبيًا من النساء (48٪ ، العدد =94) يشير إلى ذلك مقارنة بالرجال (36٪ ، العدد = 175). يعتقد أكثر من الربع (28٪) أن العلاقات ستزداد سوءًا ، بينما توقع 17٪ من المستجيبين تأثيرًا إيجابيًا على العلاقات الاجتماعية.

بالإضافة إلى النتائج المذكورة أعلاه ، أبرزت المقابلات التي أجراها فريق 11.11.11 في جنوب تركيا مخاوف كبيرة بشأن عمليات الترحيل الفعلية. في الواقع ، أعرب معظم السوريين الذين تمت مقابلتهم من قبل 11.11.11 عن شعورهم بأن الزلازل لم تدمر منازلهم فحسب ، بل وأيضًا بصيص أملهم الأخير في مستقبل أفضل في تركيا. نتيجة لذلك ، في الأسابيع الثلاثة الأولى التي أعقبت زلزال 6 فبراير ، قرر ما يقدر بنحو 40.000 سوري العودة (مؤقتًا) إلى سوريا. على الرغم من أن الحكومة التركية قد أعلنت عن إعفاء لمدة 3-6 أشهر - والذي من خلاله يمكن للسوريين الذين قرروا العودة (مؤقتًا) إلى سوريا أن يقرروا العودة إلى تركيا مرة أخرى خلال هذا الإطار الزمني - إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم تنفيذ هذا الإعفاء بشكل فعال. على وجه الخصوص إذا فازت المعارضة التركية في انتخابات 14 مايو 2023. إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء ، فقد يجد عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين الذين عادوا مؤقتًا بعد الزلزال أنفسهم عالقين في سوريا ، حيث لا تزال ظروف العودة الآمنة والكريمة غير متوفرة ، كما أكد مرة أخرى تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة في مارس 2023. لجنة التحقيق عن الجمهورية العربية السورية.

- **ضغوط متزايدة من قبل السلطات التركية:** عندما سُئل المستجيبون السوريون عما إذا كانوا يعتقدون أن هناك ضغطًا من قبل السلطات التركية على السوريين لمغادرة تركيا ، أشار 13٪ فقط إلى أنهم لا يعتقدون أنه كان هناك أي ضغط. من بين أولئك الذين يرون ضغوطًا ، أفاد الغالبية بتزايد القيود المفروضة على حرية التنقل (66٪) ، يليها عدم السماح للسوريين بالتقدم بطلب للحصول على وضع قانوني للحماية المؤقتة (46٪) ، وتأخير الإقامة أو طلبات الجنسية (41٪).

زيادة التوترات الاجتماعية: أكد 84٪ ممن سُئلوا عما إذا كانوا يعتقدون أن هناك توترات بين مجتمعات اللاجئين / المهاجرين السوريين والمجتمعات المضيفة في تركيا ، أن مثل هذه التوترات موجودة بالفعل. صرح 11٪ الباقون أن الأمر ليس كذلك و 5٪ فضلوا عدم الإجابة على السؤال.

أولئك الذين يشيرون إلى "نعم" لسؤال ما إذا كانت التوترات الاجتماعية موجودة ، تم سؤالهم بالإضافة إلى ذلك عما إذا كانت هذه التوترات قد زادت في الأشهر الستة الماضية (منذ سبتمبر 2022). أكد 85٪ (العدد = 327) من هؤلاء المستجيبين أن التوترات قد ازدادت بالفعل ، حيث أفاد 40٪ أن التوترات زادت "إلى حد ما" ، وذكر 28٪ من المستجيبين أن التوترات زادت "قليلاً" ، وأفاد 17٪ أن التوترات زادت "جدًا".

أسباب التوترات الاجتماعية: سُئل أولئك الذين أشاروا إلى وجود توترات فيما بعد عن الأسباب. أفادت غالبية 57٪ (العدد = 316) أن تدهور الوضع الاقتصادي هو السبب الرئيسي للتوترات الاجتماعية القائمة بين اللاجئين السوريين والمجتمعات التركية المضيفة ، تليها منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي (49٪) ، وسوء التواصل أو حاجز اللغة (46). ٪) ، وتقارير / أخبار وسائل الإعلام الرئيسية (42٪).
ذكر 24٪ من المستجيبين قلة الوظائف / المنافسة الوظيفية. كما أشار ما يقرب من ثلث المستجيبين إلى الاحتياجات العامة العاجلة بعد زلزال 6 فبراير ، حيث أبلغ عدد أكبر نسبيًا من الرجال (33٪ ، العدد= 155) عن النساء (20٪ ، العدد = 84).

يُظهر التصنيف حسب منطقة الإقامة أن عددًا أكبر نسبيًا من الناس في منطقة مرمرة (بما في ذلك اسطنبول) أشاروا إلى منشورات وسائل التواصل الاجتماعي وتقارير / أخبار وسائل الإعلام الرئيسية كأسباب للتوترات الاجتماعية القائمة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة ، مقارنة بالناس في المناطق الأخرى.و ليس من المستغرب أنه قد أفاد الأفراد المقيمون في منطقة جنوب شرق الأناضول ومنطقة البحر الأبيض المتوسط باحتياجات أكثر إلحاحًا نسبيًا في أعقاب الزلازل.

- **التأثير المحدد للحملة الانتخابية التركية:** سُئل جميع المستجيبين عما إذا كانوا قد لاحظوا أي تغييرات في الحماية (القانونية) والسلامة الشخصية في الفترة التي تسبق الحملة الانتخابية لعام 2023. الغالبية العظمى (66٪ ، العدد = 402) أفادوا بأنهم لم يشهدوا أي تغييرات ، يليهم 20٪ ممن اعتقدوا أن حمايتهم وسلامتهم ازدادت سوءًا في الفترة التي سبقت الانتخابات ، و 3٪ قالوا إنها تحسنت.

الخطط المستقبلية ، بما في ذلك الهجرة إلى أوروبا: سُئل جميع المستجيبين عن خططهم المستقبلية فيما يتعلق بإقامتهم في تركيا في الأشهر الستة المقبلة. أعرب 38٪ (العدد = 349) من المستجيبين أنهم يخططون للبقاء في نفس المكان ، في حين أن 35٪ يعتزمون الانتقال إلى دولة ثالثة. يكشف التقسيم حسب الجنس أنه في حين أن أكبر نسبة من الإناث (49٪ ، العدد = 92) اختارت البقاء في نفس المكان ، فإن تعدد المشاركين الذكور (41٪ ، العدد = 172) يخططون للانتقال إلى بلد مختلف. أشار 2٪ فقط من المجيبين إلى أنهم يخططون للعودة إلى سوريا ، في حين أفاد 20٪ أنهم لا يعرفون ما هي خططهم المستقبلية.

كما سُئل أولئك الذين أبلغوا عن خطة للانتقال داخل تركيا أو خارجها عما إذا كانوا ينتقلون بسبب زلازل 6 فبراير وتأثيرها. بينما أشارت الأغلبية (66٪ ، العدد= 142) إلى أسباب أخرى ، أفاد ثلث المشاركين (31٪) أن هذا هو بالفعل أحد الأسباب الرئيسية التي من أجلها يخططون للانتقال.

بالإضافة إلى ذلك ، سُئل أولئك الذين أشاروا إلى خططهم للانتقال إلى دولة ثالثة عما إذا كانوا يخططون للذهاب إلى دولة من دول الاتحاد الأوروبي أو خارج الاتحاد الأوروبي. أجابت الغالبية العظمى (80٪ ، العدد = 121) أنها تخطط للانتقال إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي ، مع وجود عدد أكبر نسبيًا من النساء (92٪ ، العدد = 25) يشير إلى ذلك مقارنة بالرجال (75٪ ، العدد = 71).

بالإضافة إلى ذلك ، سُئل أولئك الذين خططوا للانتقال إلى دولة ثالثة كيف يخططون للذهاب. أشارت أكبر نسبة من المستجيبين (42٪ ، العدد = 121) إلى أنهم يخططون للانتقال من خلال برنامج إعادة التوطين التابع للأمم المتحدة ، مع وجود عدد أكبر نسبيًا من النساء (60٪ ، العدد= 25) أبلغن عن ذلك مقارنة بالرجال (41٪ ، العدد = 71) . بالإضافة إلى ذلك ، أفاد 15٪ من جميع المستجيبين بأنهم يخططون للذهاب بشكل غير منتظم بدعم من المهرب ، مع وجود نسبة أكبر بكثير من الرجال (20٪) من النساء (4٪) تشير إلى ذلك. أشارت 12٪ من النساء إلى أنه لم شمل الأسرة. كما أفاد جزء كبير (26٪) من كل من الرجال والنساء أنهم لا يعرفون حتى الآن كيف سيذهبون إلى الدولة الثالثة.

أخيرًا ، لقياس ما إذا كان هؤلاء المستجيبون قادرين على اتخاذ قرار مستنير بشأن السفر إلى هذه الدولة الثالثة ، تم سؤالهم أيضًا: "هل تشعر أن لديك معلومات كافية عن طرق / خيارات السفر إلى الدولة الثالثة؟". أشارت غالبية 65٪ (العدد = 121) إلى "لا" ، مع وجود عدد أكبر نسبيًا من المستجيبين الإناث (76٪ ، العدد = 25) أبلغوا عن ذلك مقارنة بالمستجيبين الذكور (61٪ ، العدد = 71).

التوصيات

يجب على المانحين الدوليين ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، استخدام مؤتمر بروكسل السابع القادم حول مستقبل سوريا والمنطقة (14-15 يونيو 2023) ، وكذلك اجتماع كبار المسؤولين (10 -11 ، SOM مايو 2023) واجتماع مبعوثي سوريا (12 مايو 2023) لاتخاذ الإجراءات التالية:

تطوير وتنفيذ استجابة الإغاثة والتعافي القائمة على حقوق الإنسان والتي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنازحين. يجب عليهم وضع الآليات اللازمة للمراقبة عن كثب أن جميع الأشخاص المحتاجين يتمتعون بفرص متساوية للوصول إلى المساعدة في الاستجابة للزلزال ولا يتعرضون للتمييز على أساس جنسيتهم أو وضعهم.

حث السلطات التركية على تمديد إعفاء 90 يومًا الذي يسمح للاجئين السوريين بالسفر إلى محافظة أخرى دون الحصول على إذن مسبق من السلطات. بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي عليهم حث السلطات التركية على تمديد الإعفاء لمدة 6 أشهر الذي يسمح للاجئين السوريين الذين عادوا مؤقتًا إلى سوريا ، بالعودة إلى تركيا.

دعم وصول اللاجئين السوريين إلى المعلومات التي تم التحقق منها والدقيقة فيما يتعلق بالوثائق المدنية والإجراءات الخاصة في أعقاب زلزال 6 فبراير والقضايا والحقوق والواجبات الأخرى ذات الصلة التي تحكم إقامتهم في تركيا ،من خلال نشر مواد اتصال حديثة وواضحة على نطاق واسع عبر جميع قطاعات المجتمع. يجب توفير هذه المعلومات باللغة العربية ونشرها باستخدام مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال لضمان تغطية واسعة.

دعوة الحكومة التركية علناً إلى وضع حد فوري لترحيل اللاجئين السوريين إلى سوريا ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. في حالة استمرار عمليات الترحيل ، يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه استكشاف إمكانية استخدام نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي العالمي لحقوق الإنسان لفرض عقوبات على المسؤولين الأفراد المتورطين في ترحيل اللاجئين السوريين.

دعم تفويض المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التوثيق المنظم لحالات الترحيل القسري للاجئين السوريين ومراقبتها ، وحركات العودة بشكل عام ، مما يسمح للمفوضية باكتشاف وتخفيف مخاطر الحماية التي يمكن أن تنشأ.

دعم عمل الجماعات الحقوقية المحلية لتوثيق وتقديم التقارير عن التطورات التي تؤثر على حقوق اللاجئين والمجتمعات المضيفة ، ودعم التدخلات التي يمكن أن تزيد من حماية هذه المجموعات.

يجب إجراء تحقيق مستقل في مزاعم استخدام "مراكز الترحيل" الممولة من الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء تركيا لإجبار اللاجئين السوريين على التوقيع على استمارات "العودة الطوعية" ، قبل ترحيلهم إلى سوريا.

المطالبة بالوصول الفوري والكامل ودون عوائق للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمراقبين المستقلين الآخرين إلى مراكز الاحتجاز والترحيل التركية ، من أجل التحقق من الطبيعة الطوعية لحركات العودة. وعليهم أن يجعلوا أي تمويل من الاتحاد الأوروبي لـ "مراكز الترحيل" التركية مشروطًا بالوصول الكامل ودون عوائق لموظفي المراقبة التابعين للمفوضية والمراقبين المستقلين الآخرين.

تسريع الجهود لوضع تقييم موضوعي ، بما في ذلك تقييم تأثير حقوق الإنسان ، لبيان الاتحاد الأوروبي وتركيا والتعاون بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والهجرة (كما طلب البرلمان الأوروبي في مايو 2021).

زيادة أعداد إعادة التوطين والطرق الآمنة والرسمية الأخرى إلى أوروبا للاجئين السوريين. يجب عليهم أيضًا الاحترام الكامل لمبدأ عدم الإعادة القسرية ، ووضع حد على الفور لجميع ممارسات إعادة الأشخاص الذين يمارسون حقهم في التقدم بطلب للحصول على اللجوء ، بما في ذلك عمليات الصد على جميع طرق البحر الأبيض المتوسط ، وعلى الطرق البرية المؤدية إلى أوروبا. أخيرًا ، يجب عليهم زيادة قدرات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط وتوفير موانئ أمان يمكن التنبؤ بها للسماح بإنزال سريع للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر.

الالتزام بالإسراع في توفير التمويل الكافي والمتوقع والمرن والمتعدد السنوات في المجال الإنساني والتعاون الإنمائي وبناء السلام ، مع الأخذ في الاعتبار توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2019 بشأن "الرابطة الثلاثية" للاجئين من سوريا والمجتمعات المضيفة ، من خلال التمويل المخصص مع التركيز بشكل خاص على احتياجات اللاجئات. ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمشاريع التي تهدف إلى تقديم المساعدة القانونية للاجئين السوريين في تركيا ، والمبادرات المتعلقة بالتدريب على اللغة التركية ، والحملات العامة الموجهة للمواطنين الأتراك التي تتصدى للتحيزات بشأن اللاجئين السوريين وكراهية الأجانب والتمييز.